

"بلومبيرغ": تحالف ماسك وترامب يدعم فرص الاستثمار الخليجي في الصفقات الأمريكية

نقلت مصادر مطلعة لوكاله "بلومبيرغ"، بأن العديد من صناديق الثروة في "دول الخليج" تأمل في أن يساعد وجود إيلون ماسك في الدائرة الداخلية للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب على إبرام صفقات جديدة في الولايات المتحدة، خصوصاً في مجالات حساسة مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وأشارت المصادر، أن العلاقات التجارية بين ماسك و"دول الخليج" قد تفتح مزيداً من الفرص الاستثمارية في ظل الإدارة المقبلة لترامب، التي يتولى فيها أغنى رجل في العالم مهام وزير الكفاءة الحكومية. وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التقى أحد أفراد "العائلة المالكة" الأكثر نفوذاً في الإمارات العربية المتحدة بإيلون ماسك، حسب تقرير "بلومبيرغ". وقالت المصادر إن هذا اللقاء جاء في وقت حاسم، حيث كانت العديد من صناديق الثروة الخليجية تراقب تطورات الانتخابات الأمريكية عن كثب. وذكرت بلومبيرغ أنه "بعد أيام من إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية، تم تصوير رئيس صندوق الاستثمار العام في "السعودية"، ياسر الرميان، إلى جانب دونالد ترامب وإيلون ماسك، الذي لعب دوراً أساسياً في حملة السياسي الجمهوري الانتخابية ونجاحه في الوصول إلى البيت الأبيض". ونقلت الوكالة عن أشخاص وصفتهم بأنهم مطلعون على الأمر، قولهم إن وجود ماسك في دائرة ترامب الداخلية يمثل فرصة كبيرة بالنسبة لدول الخليج، التي تسعى إلى تعزيز روابطها الاقتصادية مع الولايات المتحدة. في سياق متصل، أشارت المصادر إلى أن ترامب، خلال ولايته الأولى، ساعد في تعزيز العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة الغربية بالنفط، حيث كان يتمتع بعلاقات تجارية قوية مع عدد من الشخصيات البارزة في "الخليج". وأوضح الأشخاص الذين نقلت عنهم "بلومبيرغ"، دون الكشف عن هويتهم، أن "صناديق الثروة الخليجية أصبحت أكثر تفاؤلاً بشأن فرص استثمارية جديدة في الولايات المتحدة بعد إضافة ماسك إلى تحالف ترامب. خاصة في مجالات مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وهي مجالات شهدت قيوداً شديدة من إدارة بايدن، ما جعل هذه المجالات أكثر حساسية بالنسبة للولايات المتحدة." وأشاروا إلى أن وجود ماسك قد يسهم في التغلب على بعض هذه القيود وفتح أبواب جديدة للتعاون بين الولايات المتحدة ودول

الخليج. وأضافت المصادر أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا التفاؤل هو الروابط التجارية بين صناديق الثروة "الخليجية" وماسك، الذي من المقرر أن يتولى بشكل مشترك قيادة وزارة كفاءة الحكومة التابعة لترامب. في هذا الصدد، يتولى ياسر الرميان، رئيس صندوق الاستثمارات العامة السعودي، قيادة الصندوق الذي تبلغ قيمته 925 مليار دولار. وكان هذا الصندوق قد دعم في جولة تمويل سابقة شركة XAI التابعة لماسك، وهو استثمار لم يتم الكشف عنه علينا، وفقاً لـ"بلومبيرغ". وتتواءل الروابط التجارية بين ماسك وصناديق الخليج، حيث يمتلك صندوق الاستثمارات العامة السعودي أيضاً حصة في شركة المملكة القابضة، التي يديرها الوليد بن طلال. وكان صندوق "المملكة القابضة" من بين أكبر الداعمين لماسك عندما قام بتحويل شركة تويترا إلى شركة خاصة، بالإضافة إلى دعم شركة XAI بشكل منفصل. كما كانت هيئة الاستثمار القطرية، التي تبلغ قيمتها 510 مليارات دولار، من بين المستثمرين في صفقة تويترا. وفي عام 2020، اشترى تكتل طحنون بن زايد آل نهيان، الذي تبلغ قيمته 245 مليار دولار، حصة مسيطرة في صندوق دعم شركة "سيبس إكس" التابعة لماسك. وأشارت الوكالة إلى "عمل العديد من هذه الكيانات في السابق مع جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد تрамب". وذكرت بلومبيرغ أن شركة الأخير "أفينيتي بارتنرز" استحوذت على 2 مليار دولار من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، بالإضافة إلى استثمارات من صناديق سيادية في قطر والإمارات. ونقلت الوكالة عن روبرت موجيلنيكي، الباحث المقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، قوله إن "سمعة الرئيس تрамب كرجل أعمال يحب إبرام الصفقات تقدم حجة أسهل للحماس الإقليمي". وأضاف أن علامة تراث التجارة مألوفة في جميع أنحاء "الخليج"، مشيراً إلى أن "ملف تراث التجاري يتناسب بشكل جيد مع نهج السياسة الخارجية التي تضع الأعمال في المقام الأول والتي تبنتها معظم حكومات الخليج على مدى السنوات الأخيرة". وادعى أن "دول الخليج"، التي تمتلك مجتمعة حوالي 4 تريليونات دولار من الثروة السيادية، تسعى إلى تعزيز خبراتها في التكنولوجيا والتحول إلى مراكز عالمية للذكاء الاصطناعي من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط الخام. وأوضح أن العديد من هذه الطموحات قد تعرضت لانتكاسات بسبب الضغوط التنظيمية من إدارة بايدن، التي كانت قلقة من أن بعض التقنيات الأمريكية الحساسة قد تصل إلى الصين مع توطيد العلاقات بين دول الشرق الأوسط والصين. وأضاف التقرير أن لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة استعرضت عدة صفقات بbillions of الدولارات من "دول الخليج"، خوفاً من أن تؤثر هذه الصفقات على الأمن القومي الأمريكي. كما قلصت شركة الذكاء الاصطناعي الإماراتية "G42" وجودها في الصين ودخلت أسواقاً غربية رئيسية. وقال مسؤول إماراتي، بحسب "بلومبيرغ"، إن الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة تتجاوز تريليون دولار، وأن كلا البلدين ملتزمان بتعزيز التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وأشار التقرير إلى أن وزارة التجارة الأمريكية أضافت جزءاً كبيراً من الشرق الأوسط إلى القيود المفروضة على تصدير الرقاقة، وهي قيود كانت تركز في البداية على الصين وبعض الدول الأخرى. وقالت المصادر إن هذا يعني أن شركات مثل "إنفيديا" تحتاج إلى ترخيص خاص من الحكومة الأمريكية لشحن أشباه الموصلات

المتطورة إلى دول مثل السعودية والإمارات. وعلى الرغم من هذه التحديات، أشارت المصادر إلى أن بيئه إبرام الصفقات لمناديق الثروة "الخليجية" كانت تتحسن حتى قبل الانتخابات، وأنه من المتوقع أن تزداد هذه التحسينات في ظل إدارة ترامب القادمة. ورغم التعاون المستمر بين ماسك ومناديق الخليج، إلا أن بعض العلاقات بين الأطراف المعنية كانت متواترة في السابق، لكن هذه العلاقات قد تحسنت مع مرور الوقت، حسب التقرير. في الوقت الحالي، يعرف المسؤولون التنفيذيون في صناديق الثروة الخليجية أنه من أجل إرضاء ترامب، سيتعين عليهم إظهار المزيد من الالتزام بالاستثمار في الولايات المتحدة، مع وعد بتخصيص رأس المال لمعظم المبادرات التي سيطلب منهم دعمها. وأشار أحد الأشخاص المطلعين، إلى أن صناديق الثروة الخليجية تدرك تماما الحاجة إلى الحفاظ على مستوى أدنى من الاهتمام بالصفقات الصينية لتجنب إثارة غضب ترامب. وأشارت الوكالة إلى أنه "فيما تميل معظم صناديق الثروة الخليجية بالفعل إلى استثمار جزء كبير من أموالها في الولايات المتحدة، فإنها تسعى أيضا إلى إعادة التوازن نحو الأسواق الآسيوية، إلا أن هذه العملية قد تتباطأ إذا قررت صناديق الخليج التركيز بشكل أكبر على إثبات التزامها بأكبر اقتصاد في العالم".